

كرامة المواطن المصري هي اقسام الشرطية

البعد الاقتصادي في برنامجي الانتخابي ينشأ على صناعة نماذج ناجحة من البشر ومن ثم ستقوم هذه النماذج الناجحة بإقامة الصناعة فينتعش الاقتصاد. أنتظر للمصريين عندما يسافروا خارج البلاد تجدهم على درجة عالية من الكفاءة وهذا لتوافر المناخ الصحيح للعمل. لهذا يجب علينا أن نركز على تهئية الأجواء وخلق شعور بالانتماء والانطلاق وهذا لن يأتي إلا بالحفاظ على كرامة الإنسان. من المستحيل أن يضرب مواطن في قسم الشرطية أو في الشارع على يد أمين شرطية ثم يظل عنده إحساس بالانتماء .. مطلقا .. مستحيل. ولذلك من أول القرارات التي سأخذها هو أن يوجد وكيل نيابة في كل قسم شرطية مسؤول عن التفيتيش يوميا على القسم .. لأنه لا يصح أبدا أن يهان مواطن في بلدنا مرة أخرى لا ليد للشباب أن يشعر بأنه ذو كرامة وأنه بالفعل صاحب البلد ولا يستطيع أحد أن يتعرض له بسوء.

مبنى ضخمة مرفقي لكل عشوائية

للأسف الأحياء العشوائية في مصر فيها نوع من الإفتئات على الحد الأدنى للإنسان. فتجد مثلا دورة مياه مساحتها متر في متر لا تصلح لاستخدام الخنازير تتناوب عليها أكثر من عشرين أو ثلاثين أسرة رجالا ونساء وشبابا وفتيات !! كيف يكون شعور أب وهو يرى ابنته تخرج من المنزل لتذهب إلى المرحاض المشترك سائرة بين الشباب !! هذا مع اضطرارهم الخوض في مياه المجاري المرتفعة إلى ربع متر وزيادة !! هذه أمور تخص الكرامة لا يمكن القبول بها ولا يتصور أن أبني حياة اقتصادية في البلد وأنا منشغل عن هذه المعاناة التي يعيشها المواطن المصري. لو الحكومات السابقة اتسمت بأدنى شعور بالمسؤولية لما انتظرت حتى تنتهي من عمل مشاريع بناء لتسكينهم و لأسرعت ببناء مبنى واحد فقط في كل عشوائية "مبنى مرافق" Idquo يحوي مثلا 200 دورة مياه للحفاظ على كرامة المواطن وتفضل فيها دورات النساء عن دورات الرجال. و لهذا فإنني أعزم على بناء مبنى ضخمة مرفقي لكل عشوائية على سبيل السرعة إلى حين إيجاد حلول دائمة لهم و لكن على الأقل نكفل لهم الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية .

الاهتمام بالفقراء ودعم الأغنياء

الفقراء والضعفاء هم يوصلت السياسات -إن كنا صادقين- وشعورهم يوفرة الكرامة والتوفير رغم فقرهم أوجب حتى من مجرد تلبية مطالبهم فحسب ، فإن كرامة الفقير شرط لشرف المجتمع فما لم تكن موجودة كان المجتمع كله فاقد الشرف و ليس معنى هذا أن نحملهم على الأغنياء و نجلدهم بهم وإنما هناك دولة هي المطالبة بأن تكون دولة بالفعل مسئولة عن مسئوليتها و حارسة لضعفائها و يظل أصحاب المال لا فضّل مشروعاتهم ولا تشعر الفقراء بالانكسار والذل أمامهم فضل منهم عليهم و ليس الأغنياء نواباً عن الدولة في تحمل المطالب بل الدولة ترعاهم جميعاً وترعى مقاييس النجاح لأعمالهم و حقوقهم في مجتمع ينطق بالثوابم و التواد و الحب و الروي و العطف و الرفق و الدعاء بين أفرادهم أجمعين متحابين متآزرين .

وضوح الرؤية و تجويد روابط الدولة

الدولة التي ليس لها رؤية ليست بدولة و الدولة التي لا توفر تخصص كل مؤسسة و تبني عليه و تعتمد ليست بدولة و الدولة التي لا تجود مرونة الروابط و الوصلات بين كل مؤسسة بها و باقي المؤسسات ليخذه بعضها على بعض تمارس غيبوبة لا ترفعها إلا إلى الحضيض و الدولة التي ليس لها سياسة مؤسسية ليبدل فيها أهل التخصص العميق طاقتهم جهدهم لجودة التصور و تحل محل ذلك تعليمات فرد و رؤية أحادية سواء وزيراً أو رئيس هي دولة عمياء ليس لها عين و دولة تحل الجهات الخارجية و الدولية ‐ بأغراضهم - محل أبنائها في رسم سياساتها حتى تزول تخوفاتها هي دولة خائنة ،شعب مصر لن يكون هذا الشعب الذي يجعل حاكمه المرتضى من نوعيته من يعيد هذا المجال المهين إما غفلة و هشلاً،أو عن قصد و تبلييت لمصلحة هنا أو هناك.

التخطيط والوصلات القوية بين الوزارات

لا بد أن نضع لكل وزارة ما يسمى بمجلس أعلى للوزارة يكون هو العقلية التي تخطط والوزير هو المسئول السياسي ويرأس هذا المجلس لكن هذا المجلس لا بد أن يضع خطة و تقرير لأنه ليس من المعقول ابداً ان يستهلك الوزير في الدخول في تفاصيل كل مشكلة ويترك التخطيط تماماً. مثلاً وزير كهرباء هوجن بأن الكهرباء تنقطع لأن الاحمال زادت... أو مثلاً وزير نقل بعد تعيينه هوجن بحادث قطار فتجد الجرائد تكتب عنه و مجلس الشعب يحاسبه والرئيس يستدعيه و يقرر في الموضوع والسؤال في ظل كل ذلك من الذي يخطط لوزارة النقل أو الكهرباء ؟ لا تجد !!

فالنتيجة أن البلد عندنا إما تستهلك الوزير في التنفيذ فتفقد تماماً التخطيط أو تجده غارق في التخطيط ومصالح الناس ضائعة. ولذلك مبدأ وجود وكلاء للوزارة :ليس مجرد درجة وظيفية لكن تخصصات ، مبدأ في غاية الأهمية واحد يواجه طلبات الناس.. واحد لإدارة الأزمات.. واحد للحدوث للإعلام بحيث أن الوزارة تكون مؤسسة متكاملة.

النقطة الثانية أنك يمكنك أن تنشئ مؤسسات قوية، مؤسسة الصحة، مؤسسة الاستثمار، مؤسسة التجارة ،مؤسسة الصناعة ولكن تبقى الوصلة بين كل مؤسسة والثانية ضعيفة كل واحدة تشتغل بمعزل عن الأخرى. ولو حدث الآن أي إتصال بين الوزارات تحدث أزمة وتجدهم يقولون هذا مخالف لسياسة الوزارة. بينما لو أننا أوجدنا مكتب إتصال وظيفته التنسيق والوصل بين الوزارات وبعضها مشاكل كثيرة سوف تحل. إذن مؤسسية الدولة وجودة الاتصالات بينها هو أمر هام جداً

الخدمات الاجتماعية : لا بد أن نصل إلى اللامركزية في إدارة الدولة

القضية الهامة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية هي مسألة وصول الخدمات إلى أماكن إقامة الناس فتوفر بذلك الكثير من الأموال والأوقات والأعصاب والأهم ستوفر الكثير من الجهود . مثلاً رجل من أطراف الصعيد ولكن يعيش حالياً في القاهرة يريد أن يغير بطاقته أو يقضي مصلحة في السجل المدني أو شئ يخص زوجته أو أولاده يضطر أن يسافر إلى الصعيد من أجل أن يتقدم بالطلب ثم يرجع ثم يسافر لاستلامه ثم يرجع .. هذا في حالة أن الإجراءات سليمة لكن لو أن هناك مشكلة سوف يذهب أكثر من ثلاث مرات !! هذا الأمر يمثل مصيبة في حياة هذا الشخص، أولاً يكلفه تكاليف المواصلات ثانياً يزجره المواصلات ثالثاً يؤدي إلى أن أعصاب الناس تتعب ومشاكل لا حدود لها ..